كلمة ونص

نبيل الملاح

في الإدارة العامة

ترددت كثيراً في كتابة هذا المقال رغم أن الفكرة تجول في خاطري منذ زمن بعيد، وذلك كون كلمة الحق في هذا الزمان غير مرغوب فيها وغير مسموعة ويتعرض قائلها لهجوم من أشخاص امتهنوا النفاق وهم غير ملمين بقواعد الأدب في الحوار ولا يؤمنون بالرأي الآخر والنقد الموضوعي البناء.

كنت قد كتبت مقالات عديدة في صحيفتي «الوطن» و«الثورة» حول الإدارة والإصلاح الإداري وإصلاح القضاء؛ إلا أن ما طرحته من رؤى وأفكار بقيت على الورق دون اهتمام أو اطلاع من المعنيين بكافة المستويات.

ركزت في هذه المقالات على الأمور التالية:

– وضع برنامج متكامل شامل يتسم بالواقعية والوضوح تلتزم به الحكومة وخاصة فيما يتعلق بالرقابة والمحاسبة وتطوير أجهزة الدولة وتحديثها.

– أن تعمل الحكومة على إيجاد آلية لالتقاط ما يطرح في وسائل الإعلام وتدقيقه وفي حال ثبوته التفاعل معه وفقاً للأنظمة والقوانين وبشفافية.

– تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية التي من خلالها يتم الحكم على سلامة أي نظام اقتصادي أو سياسي.

– وضع حد لتجاوزات البعض وتماديهم في الفساد من خلال وضع سياسة واضحة وحازمة للمحاسبة والمساءلة.

– وضع الرجل المناسب في المكان المناسب انطلاقاً من أن الوطن للجميع ولا ميزة لأحد على أحد إلا بميزان الكفاءة والنزاهة والإخلاص.

– التأكيد على وجود أجيال متعاقبة في المجالات يتم تأهيلها وإعدادها بالشكل الذي لا يترك فراغاً عند إحالة جيل إلى التقاعد، وعدم جواز إبقاء أي مسؤول في موقعه لفترة زمنية طويلة تزيد على ٥–٧ سنوات مهما كانت كفاءته وقدراته.

إن المواقع القيادية تحتاج إلى الأشخاص الذين يمتلكون الخبرة والتجربة مع العلم والثقافة.

إعادة النظر بسن التقاعد في ضوء ارتفاع متوسط الأعمار الذي وصل في بلادنا إلى ٧٠–٧٥ عاماً، فلا يجوز أن نحيل إنساناً إلى التقاعد وهو في سن الـ٦٠ عاماً، بأوج عطائه ونضوجه بحجة تأمين فرص عمل للشباب.

وشاع خلال العقود الثلاثة الماضية أن شهادة الدكتوراه هي المؤهل اللازم لشغل المناصب والمواقع القيادية، مما دفع الكثيرين من المسؤولين إلى السعي للحصول على شهادة دكتوراه بطرق غير سليمة... وكذلك تمت الاستعانة بأساتذة الجامعات لشغل مناصب ومواقع إدارية عليا ليس لديهم الخبرة اللازمة في شؤونها، وهذا انعكس سلباً على الإدارة العامة بمجملها، وكان الأصح الاستعانة بهم في مجالس استشارية مع بقائهم في مواقعهم العلمية المختصين بها.

وعندما تم إحداث المعهد الوطني للإدارة العامة ، تهافت الكثير للانتساب إليه حيث شاع أيضاً أن خريجي هذا المعهد سيتبوؤون المناصب والمواقع الإدارية العليا رغم أن معظمهم في بداية عملهم الوظيفي.

إن المناصب والمواقع الإدارية العليا تحتاج إلى رجال دولة يتمتعون بالعلم والخبرة والنزاهة، وأنا أعتبر الخبرة هي التكنولوجيا اللازمة للإدارة وهي لا تتكون إلا بمرور الزمن والتجربة.

علينا أن نعيد النظر بالكثير من الطروحات والمفاهيم التي ظهرت وثبت عدم صحتها وجدواها، وذلك من خلال وضع رؤية إستراتيجية لإعادة بناء مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية بعيداً عن الشعارات والمزايدات.

باحث ووزير سابق

نقص أدوية الصادات بحماة.. ونقيب الصيادلة يبرر: توقف معامل أدوية عن الإنتاج بسبب الخسائر

| حماة- محمد أحمد خبازي:

اشتكى عدد من المرضى المصابين ببعض الأمراض المزمنة، من فقدان أدويتهم الضرورية من صيدليات حماة، ما يسبب لهم معاناة أخرى من جراء عدم توافر هذه الأدوية الضرورية، والتي لا يمكنهم الاستغناء عنها، فيضطرون لشرائها من دول الجوار، إن وجدت ولكن بشق النفس وبأسعار خيالية.

وأوضح بعضهم أن فقدان أدويتهم يزيدهم مرضاً على مرضهم.

وطالبوا عبر «الوطن» وزارة الصحة أو نقابة الصيادلة، بتأمين أدويتهم بأي طريقة، للتخفيف من آلامهم ومعاناتهم.

ورداً على أسئلة «الوطن» حول هذا الموضوع، ومنعكساته على المرضى المصابين بأمراض مزمنة، بيّن نقيب صيادلة حماة الدكتور بدري ألفا أن ثمة أصنافاً محددة من الأدوية منها الصادات مثل: «الأزثرو مايسين والأغمنتين والأغماسيل وأدوية الصرع مثل التوبيمات والأدوية النفسية» غير متوافرة بحماة.

وأوضح أن السبب الرئيسي لعدم توافر أصناف معينة من تلك الأدوية، هو توقف أصحاب المعامل عن استيراد المواد الأولية وبالتالي عن الإنتاج.

ولفت إلى أن في حماة ٤ معامل لإنتاج الأدوية، وأن أصحابها يستوردون المواد الأولية اللازمة في صناعتها على أساس سعر الصرف المدعوم والمسعر بـ١٢٥٦ ليرة ويرون أنه قليل ولا يكفي لاستيراد ما يحتاجونه من المواد الأولية الضرورية لتصنيع الأدوية النوعية التي يحتاجها المرضى.

وأشار إلى أن أصحاب تلك المعامل يطالبون برفع سعر الدولار المدعوم مقارنة بسعر الصرف في السوق السوداء، ليتمكنوا من الاستيراد من دون تكبد خسائر مالية فادحة.

وكشف ألفا أن النقابة التقت أصحاب هذه المعامل، وناقشت معهم صعوبات العمل ومعوقاته ومنها قرار وزارة الصحة الذي صدر منذ نحو ٤ أشهر، والمتضمن إيقاف تصدير الأدوية وبعد انقضاء تلك المدة على إنتاجها لا يمكن تصديرها، أو بيعها، علماً أن التصدير يؤمن لهم القطع الأجنبي ما يمكنهم من استيراد المواد الأولية من الخارج.

وفيما يتعلق بتوريد الأدوية للصيدليات بحماة ومناطقها بيّن ألفا أن معامل الأدوية بحماة ملتزمة بتوريد الأدوية بمختلف أنواعها للصيدليات العاملة بحماة ومناطقها، بشكل جيد ووفق الأسعار الرسمية المحددة من وزارة الصحة.

وحول بيع الأدوية بسعر زائد من قبل بعض الصيادلة، لفت إلى أن أبواب النقابة مفتوحة لتلقي أي شكوى من أي مواطن، تتعلق بمخالفة أي صيدلاني ببيع الأدوية بسعر زائد، ليصار إلى اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين بحسب الأنظمة المعمول بها في النقابة.

وأوضح أن جولات النقابة الميدانية، مستمرة على الصيدليات بحماة ومدن المحافظة الأخرى، لمتابعة عمل الصيادلة والتأكد من وجودهم على رأس عملهم، وبيعهم الأدوية النفسية وفق وصفات نظامية وتنظيم سجلات لها، وفي حال وجود أي مخالفة تعالج وفق النظام المعمول به في النقابة ووزارة الصحة.

بدل طعام الإطفائي لا يكفي لشراء «بيضة»

وحدة إطفاء السويداء: سيارات معطلة وخراطيم مياه غير متوافرة

| السويداء– عبير صيموعة

بيّن قائد وحدة إطفاء السويداء نايف الشعار أن جهوزية الوحدة في أدنى مستوياتها جراء ما يعصف بها من نواقص رغم حجم العمل الكبير الذي ينتظرها خلال الأشهر المقبلة ولاسيما أن فصل الصيف الذي يعتبر (موسم الحرائق) بات على الأبواب.

ولفت في حديثه لـ«الوطن» إلى أن المعاناة الأساسية تكمن بقدم آليات الإطفاء وتعطلها الدائم والمستمر وعدم توافر السيولة المالية لإصلاحها ما أبقاها بطيئة التجاوب مع عناصر الوحدة هذا فضلاً عن وجود سيارتين متعطلتين مع بقاء اثنتين من دون أوراق من أصل ١١ سيارة إطفاء في الوحدة

وأشار الشعار إلى المعاناة من وجود نقص بمستلزمات الإطفاء خاصة الخراطيم يضاف إليها بقاء كامل أجهزة اللاسلكي البالغ عددها ٢٠ جهازاً خارج الخدمة لعدم توافر بطاريات لها وعدم الموافقة على شراء هذه البطاريات بذريعة عدم توافر السيولة المالية اللازمة، إضافة إلى قلة عناصر الإطفاء البالغ عددهم حالياً ٢٢ عنصراً منهم ٨ عناصر من الخدمات الفنية من أصل ملاك الوحدة الذي يصل إلى ٥١ الأمر الذي فرض بالضرورة تخفيض عناصر الزمر المناوبة من ١٠ عناصر إلى ٦ عناصر من ضمنهم سائقو السيارات.

هذا فضلاً عن المعاناة الأساسية في العمل والمتمثلة بعدم توافر الطرق النارية في معظم قرى المحافظة الأمر الذي عرقل العمل في الموسم الماضي لعدم قدرة الآليات على الدخول إلى الأراضي أثناء الحرائق، خاصة مناطق اللجاة، متوقعاً أن عدم تنفيذ هذه الطرق حتى تاريخه سيعرقل العمل في حال نشوب حرائق خلال أشهر الصيف القادمة.

بدورهم عناصر وحدة الإطفاء أكدوا لـ«الوطن» أن معاناتهم الحقيقية تكمن بطبيعة العمل التي لا تتجاوز ٢٥٠٠ ليرة من أساس الراتب المقطوع عند بدء التعيين وليس على أساس الراتب الحالي إضافة لذلك فبدل الطعام اليومي الممنوح لهم لا يتجاوز١٥٠ ليرة والذي لا يكفي لشراء بيضة الأمر الذي يدفعهم إلى جمع مبالغ نقدية من العناصر المناوبين فيما بينهم لشراء طعام غدائهم، مشيرين إلى أنه سبق لعناصر الوحدة أن تقدموا بالعديد من الطلبات الخطية لأصحاب الشأن بالحدّين عن حل لمعاناة الوحدة ولكن على ما يبدو دون فائدة.

إصابات بالحمى القلاعية لمواش في ريف اللاذقية

مدير الزراعة لـ«الوطن»: الإصابات محدودة والسبب الاتجار بالماشية المجهولة المصدر

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية منذر خيربك لـ«الوطن»، وجود بؤر مشتبهة بداء الحمى القلاعية بين قطعان ماعز في قرية معرين، مشيراً إلى أن الإصابات خفيفة إلى متوسطة وحالات النفوق محدودة بعدد من المواليد ضمن قطيع يتراوح بين ٥٠٠–٧٠٠ رأس، وذلك ضمن تقرير فني ببطري بعد الكشف على القطيع.

وأضاف خيربك إنه بعد ورود عدة شكاوى بخصوص حالات نفوق من قطعان الماعز في القرية المذكورة، تم تكليف فريق فني يضم معاون مدير الزراعة ورئيس دائرة الصحة الحيوانية ومعاون رئيس دائرة جبلة ورئيس مركز الصحة الحيوانية في جبلة للاطلاع على واقع القطيع واتخاذ الإجراءات اللازمة بشكل فوري، وتم التأكد من أن الإصابات خفيفة إلى متوسطة.

ولفت مدير الزراعة إلى أنه وفق الكشف تبيّن أن معظم قطعان القرية تعاني وجود بؤر مشتبهة بالحمى القلاعية ضمن القطيع، مشيراً إلى أن القطيع يرعى بشكل مشترك بالمراعي المتاحة بالقرية وأغلب الحالات مترافقة بارتفاع حرارة وعرج حالتا نفوق من المواليد فقط.

وأكد أنه تم اتخاذ الإجراءات من الفريق الفني على وجه السرعة عبر تحصين كامل قطعان الماشية في القرية والقرى المحيطة، وعزل الحيوانات المصابة وتقديم الرعاية اللازمة لها، وتقديم الأدوية العلاجية اللازمة لهذه الحيوانات المعزولة مجاناً من المديرية.

وأضاف إنه تم تقديم المعقمات لرش الحظائر وتعقيمها مجاناً من المديرية مع متابعة الوضع الصحي للقطعان ريثما يستقر وضعها.

وبيّن أن العلاج يتم بإعطاء خافضات الحرارة ورافعات المناعة واستعمال الصادات الحيوية لتجنب العدوى الثانوية وتعقيم القروح الناتجة عن انفجار القاعات المصابة واستخدام المواد القابضة كالشبة إضافة للبخاخات المعقمة للقوائم والحلمات مع تقديم الأغذية الطرية السهلة الهضم وتجنب الأعلاف الخشنة والقاسية ريثما يتم التئام الأغشية المخاطية مع إمكانية اللجوء إلى حقن المحاليل المغذية كالسيرومات وغيرها عند اللزوم.

وذكر مدير الزراعة أن مربين أفادوا بقيام البعض من المربين من أهل القرية بالاتجار بالماشية من خلال استجرارها من الأسواق المحلية والمحافظات المجاورة لأنها قرية حدودية مع الغاب ومحافظة حماة، لافتاً إلى أن المواشي المستجرة مجهولة المصدر ولا يعرف إن كانت محصّنة باللقاحات أم لا، وتتم تربية هذه المواشي ومخالطة الرؤوس المذكورة ما يشكل مصدر عدوى للقطعان عموماً.

وأوضح خيربك أن مرض الحمى القلاعية مرض فيروسي حاد يصيب الحيوانات مشقوقة الظلف (أبقار، أغنام، ماعز، جاموس، خنازير)، الأهلية والبرية مثل الغزلان والخنازير البرية، والعامل المسبب مجموعة من فيروسات RNA وهو من أصغر الفيروسات المعروفة، وتتم العدوى من خلال التلامس بين الحيوانات المصابة والسليمة عن طريق تلوث المياه والأعلاف الخضراء والجافة والمعدات الملوثة ووسائل النقل والمنتجات الحيوانية الملوثة والمعدات الطبية، وأعراضه تتمثل بارتفاع الحرارة بين ٤٠–٤١ درجة مئوية وفقدان شهية وسيلان لعابي غزير.

وشدد مدير الزراعة على متابعة عمليات التحصين تتم لحيوانات المزرعة بلقاح الحمى القلاعية دورياً، واتباع إجراءات الأمان الحيوي من عمليات عزل للحيوانات المصابة والتعقيم الدوري للحظائر والمعدات ووسائل النقل.